العدد (1823) السنة السابعة - الأربعاء (16) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في ذكرى ميلاده الخامس والسبعين

كاظم حبيب.. يلزمنا صوتك.. وروحك الشابة

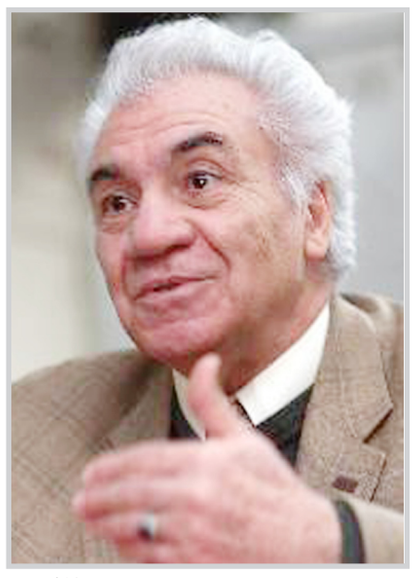
كاظم حبيب

د. جمال العتابي

فجأة، أسعفني الأخ المفكر كاظم حبيب برسالة لا تتجاوز بضعة اسطر، من حرج شديد كدت الوقوع فيه، ومن تردد انتابني وأنا أراجع نفسي في كيفية المشاركة باحتفالية (ماسية) تقيمها وزارة الثقافة لإقليم كردستان، منتصف حزيران الجاري للدكتور كاظم لمناسبة بلوغه الخامسة والسبعين.

لقد أيقظت فيَ الرسالة تلك بمدلولها وإيجازها، مئات الذكريات عن حقبة زمنية عشناها معا، لقد عادت بي إلى سنوات السبعينيات، عندما كنا تحت سقف لبيت واحد نتشا طر فيه العيش والأحلام.

لقد قدم لي كاظم حبيب اختصاراً لكل ذلك الزمن، ووفر لي جهداً وعناءً في البحث عن موضوع... هو محوره، وبطله، إذ كنا ننظر بانبهار ودهشة لتلك الفتوة والحيوية لشخصية تتدفق شباباً وعطاءً، لاتكل في التنقل بين المجلس الزراعي الأعلى، وأروقة (طريق الشعب)، و (الثقافة الجديدة)، والمهام الحزبية، وإلقاء المحاضرات على طلبة الجامعة المستنصرية. لتقدم نموذجاً متميزاً وفريداً، في العمل والمثابرة، والصبر، ونكران الذات، والتواضع، واكبر من ذلك،نشر المحبة للناس والوطن.

كنا مجموعة من الشباب، بدأنا خطواتنا الأولى في عالم الصحافة الفسيح. واغتنت تجاربنا المتواضعة بما تعلمناه من أولئك (المعلمين) الكبار.. إذ كانوا فرسان التجربة التي أضحت علامة متميزة في العمل الصحفي والثقافي. على الرغم من قصرها ووأدها من قبل القوى السوداء. فذهب صناعها الماهرون، لكن إلى أين؟..

إلى الغربة، والموت، والزنزانات. والاختباء...!!

لم تكن رسالة حبيب البليغة تحمل شيئا من الأسرار، لأننا اعتدنا الكتابة احدنا للآخر، بين الحين والحين، برسائل تقتصر على السلام والسؤال عن الصحة والاطمئنان عليها. سيما وإننا نلتقي كذلك بمناسبات متباعدة، في بغداد أو في كردستان. نستعيد الماضي بتفاؤل أو بدونه، ونتحدث عن الحاضر والمستقبل بترقب وحذر..! إنها رسالة كالدرس.. فصيحة وواضحة وشجاعة، شحذت ذاكرتي لأستعيد تفاصيل جلسة على طاولة غداء في احد مطاعم اربيل ضمت الصديقين الدكتور كمال مظهر، والدكتور تيسير الآلوسي، كنت قبالة الدكتور كاظم، حين سألني بنبرة خجولة عن حال احد الأصدقاء، وأثنائها مد يده بحذر شديد إلى جيبه وبحرص متناهٍ بان لا يراه احد الحضور، وأودع لدي مبلغاً من المال ملتمساً إيصاله إلى هذا الصديق. لم أخف فضولي في السؤال عن معنى ذلك، فأجاب بكل تواضع : ان لديه شعوراً بالتقصير إزاء بعض الشخصيات التي ظلت وفية لمبادئها وحريصة على مواقفها الوطنية. فهذا الإنسان كما يرى، نموذجا من هؤلاء، يستحق الرعاية والاهتمام، مثلما يدعو للاعتزاز كمثال للإنسان العراقي المكافح والثابت الذي لم يغادر انتماءه في أقسى الظروف وأعتى المحن.

ربما لا يشكل هذا الموقف مأثرة كبرى تسجل لصالح الدكتور كاظم من وجهة نظره. ومن المؤكد إنني اجهل مواقف أخرى له مع آخرين تحمل نفس المعنى، لكنني لا اجهل حتماً مقدار النبل والوفاء الذي يحمله حبيب، وبلا حدود.. ليس لهذا الصديق لوحده فحسب، بل لكل العراقيين من أمثاله.

أقول بدون أدنى مبالغة، إن الدكتور كاظم أزاح عني بهذا الفعل هما كالجبل.. فنفسي ما عادت تجد التفسير المقنع لسلوك الكثير من الأصدقاء الذين غادروا الوطن مكرهين، وعادوا من جديد بعد سقوط الديكتاتورية، وأشاحوا بوجوههم عن جمهرة واسعة من المثقفين الذين عانوا من شظف العيش، واضطروا إلى اختيار الأرصفة لكسب قوتهم اليومي، بلا طأطأة رؤوس.

أنا متأكد ان شعوراً غمر الدكتور كاظم بالسعادة.. وامتلأت نفسه بالرضا والارتياح. تعادل كل ما قرأه من نظريات وعلوم وتاريخ، واقتصاد، وفلسفة. هي ذي اللحظة التي تترجم كل المعارف إلى فعل إنساني حقيقي أصيل، والى ناتج اجتماعي وأخلاقي بعيداً عن الزيف وكذب الشعارات..!!

على وفق هذه المنظومة الأخلاقية التي تشكل عقله، فكراً وسلوكاً، وتنظم علاقاته بالعالم. وتحدد فهمه ورؤاه للإنسان، حتى في أسوا حالاته. انه يجد نفسه مضطراً للالتماس من احد أصدقائه للتدخل في معالجة إشكالية تعيد لأهله حقوقهم التي اغتصبها النظام السابق وأزلامه. وهو يترقب وينتظر، شفيعه بذلك، النوايا الطيبة. والزاد والملح، قاعات الدرس المشتركة، الحيطان المتلاصقة في أحياء مدينته، رائحة البخور المنبعثة من مراقد الأئمة عليهم السلام، طقوس العزاء.. المواكب.. التي تطالب بالحرية... و... و... كل ذلك الإرث الطيب والجميل كفيل أن يحقق أحلام تلك الشريحة المظلومة والمعذورة من أهله.. وهي أحلام لا تتعدى، سوى العودة إلى بيوتهم التي شيدوها في سنوات الحرمان والكد والأحزان..

كان نصيبي من هذا السعي إنني أشرت إليه بمناشدة بعض أصدقائه – وهم كثر – يشغلون مواقع مهمة في مفاصل الحكومة. فاكتفى برد موجز : انه لا يحتاج كل ذلك. قرأت في الرد شعورا بالمرارة والخيبة.. وفي قراءة ثانية اكتشفت كبرياء عظيمة تليق بالرجال الكبار أمثال كاظم حبيب. إذ كيف نفسر قوله (الحياة تعلمنا الكثير، ولا بد لي من الاستمرار في التعلم).!!

أي جلال هذا الذي يحيط بك أيها (الحبيب)؟ أي سمو هذا الذي دعاك أن تحلق دائما في الأعالي بأجنحة تخفق بعوالم فسيحة، وبأنفاس طيبة متواصلة لا تنقطع، مثل الحياة.. تشم رياح التغيير، تحمل وصفات لكل الأزمان بدفاتر بيض تغمرك غبطة الكتابة، فهي فردوسك الأثير.

إن سر موهبة كاظم حبيب، إن كلماته تحيينا. فهو احد رموزنا الوطنية والثقافية، إذ أثرى الساحة الثقافية بعدد لا حصر له من الأبحاث والدراسات الرصينة، وأغنى المكتبة العربية بمؤلفات جادة بشتى الموضوعات وبمختلف الاهتمامات، وسجل له دوره النضالي مدافعا عن قضيته الوطنية، مآثر عديدة لا تنمحي، ستظل في ذاكرة الشعب العراقي بعربه وكورده.

وهو رمز من رموز التجديد، وظل طوال العقود المنصرمة مؤثرا في جمهور المثقفين، ومحل اهتمام النقاد والباحثين. ولعل السبب يرجع إلى اهتمامه بتطوير تجربته المعرفية من جهة، والتزامه بقضية شعبه من جهة أخرى، وهو ما يزال في قمة عطائه ونضوجه.

لم يكن كاتباً عابراً، ولن يكون فكره كذلك، فهو منذ كتاباته الأولى يمثل منبرا عاليا لمواجهة كل أشكال الجمود والتخلف على الصعيدين الفكري والسياسي. وقد راهن على التجديد والتنوير بطريقة واعية وناضجة وحضارية، وصاغ من قسوة الظروف الاقتصادية والسياسية في الحياة آلية دفاع عنها، في وجه ما يجعلها عبئاً على الإنسان.

يلزمنا صوتك، يا كاظم (الحبيب)، وروحك الشابة، لكي نكتمل فيك، ونضمن مواصلتنا الشوط.

طبت، ودمت وعشت.

هيئة الإعلام وتراخيص القنوات الفضائية بين "التنظيم" والاحتواء

الدستور العراقي وعلى وجه التحديد في الباب الثاني منه اتت المادة (٣٦) لتثبت أهم الحقوق الانسانية تلك التي تتعلق بحرية التعبير بجميع الوسائل وحرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر وبما لا يخل بالنظام العام والاداب؛ وطالما ان الحديث في حرية الاعلام والصحافة والذي يشمل الاجهزة المرئية والمقروءة والصوتية فهذا يعني بالضرورة انها ليست منحة من احد حاكما او غيره وانما أكتسبت بالولادة وتنتهي بالوفاة وهذا ما اقرته وعملت به المعايير الدولية والقانون الدولي الانساني وعلى هذا الاساس فان اي تقنين او تشريع وطني في اي بلد من العالم ينبغي ان يلتزم بهذه الحقيقة الثابتة وألا تكون هناك نصوص أو أوامر تقع خارجها.

حسن شعبان

في المادة (٤٥) من الدستور العراقي الجديد نحت هذا المنحى واخذت بالاتجاه العالمي لحرية الراي والتعبير حينما نصت على ان (لا يكون تقييد ممارسة اي حق من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها إلا بقانون او بناء عليه على ان لا يمس ذلك التحديد جوهر الحق او الحرية) كي يضمن عدم عودة القمع والديكتاتورية من جديد والرقابة الحكومية ذلك لا يمكن ان توجد ديمقراطية حقيقية بدون هذا الحق والعكس هو الاستبداد والسيطرة وهذا يعني بالضرورة ان تمثيل القوانين الوطنية لهذه الإرادة الدستورية وللمعايير الدولية سواء أكان ذلك في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهدين الدوليين ذلك لان العراق قد وقع على جميع هذه الاتفاقيات الدولية وكما هو معلوم فان الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها وفق الآليات القانونية والدستورية تسمو على النصوص القانونية الوطنية وواجبه التطبيق عند حصول اي تعارض او تصادم؛ فالمشرع العراقي وفقاً لكل هذا حينما يشرع في بناء القانون الذي يتعلق بالصحافة أو الإعلام وكل الأجهزة ذات الصلة من مرئية ومسموعة ومقروءة ينبغي أن يلاحظ ما هو في الدستور وما هو في الاتفاقيات الدولية كي تكون النصوص متفقة ومنسجمة معها.

المحكمة الدستورية العراقية التي لم تر النور بعد بسبب تلكؤ البرلمان السابق عن تشريع قانونها كما ورد في الدستور العراقي ملزمة بملاحظة ومراقبة المشرع القانوني من حيث الأداء والوصف للمادة القانونية بحيث لا تخرج عن أهداف ومقاصد الدستور والمعايير الدولية الواردة في الاتفاقات المشار إليها أعلاه.

لهذا يجب ان يهدف أي تشريع أو تدخل تنفيذي هو حماية هدف شرعي وقانوني وان لا يتعارض مع المعايير الدولية وان يكون متوازناً وليس فيه مجالاً للاجتهادات والتأويل وغير حمال للأوجه.

هذه المقدمة ضرورية تكون مدخلاً لمناقشة قصة التراخيص التي فرضتها هيئة الإعلام على القنوات الفضائية وفرضت فيها شروطها للسماح لها للبث وبشكل موضوعي وقانوني بعيداً عن التصادم والتقاطع .

الدستور العراقي وكما اشرنا اشترط حدوداً واسعة لهذه الحرية وان لا يمس جوهرها وان يكون ذلك بقانون ولم يتوصل مجلس النواب السابق إلى قانون ينظم قضايا الأجهزة الإعلامية المختلفة ولا ادري كيف مارست هيئة الإعلام أو شبكة الإعلام هذه المسؤولية دون ان تستند إلى إطار قانوني لعملها ومن يحدد عملها وقد تخالف الدستور في توجهه وإذا كان الأساس هو أوامر الحاكم المدني (برايمر) فانه قد رحل ولابد من توصيف قانوني كما تطلبه الدستور والعودة الى قرارات وقوانين النظام السابق فانه أمر يبدو اقرب للمستحيل لان ما حدث في طفرة نوعية وكمية في مجال العمل الإعلامي لا يمكن وضعه في الإطار القانوني لنظام الفرد الواحد والحزب الواحد.

لو أن الأمر فيها متعلق بإجراءات تنظيمية وشكلية ومالية لا تتعدى وضع ضوابط عامة وليس كما أعلن من تراخيص التي تعني بالضرورة الإجازات وهي تعني قبولاً أو رفضاً لإجراءات كثيرة قد تصل إلى مرحلة الحرية الكاملة لهذه الحقوق وهنا يتطلب نصوصاً قانونية واضحة ومحددة فأن ذلك يكون أمراً ممكناً ولحين وجود قانون وطني مكتمل التشريع لهذا فالعراق يمر بمفترق طرق ومراحل خطيرة بهذا الشأن ذلك لان حرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير هما من أهم واخطر آليات النهج الديمقراطي وحينما تكونان في مأمن من الانتهاك والتعدي والقمع يوصف ذلك البلد بالديمقراطي والعكس هو الصحيح وغالباً ما تلجأ الحكومات ومن بينها بعض الحكومات الديمقراطية إلى وضع الموانع القانونية ذات التفسيرات المختلفة أمام هذه الحرية الأقرب إلى المطلقة منها إلى النصوص المعقدة التي تحتمل وجهات نظر متباينة بين الصحفيين والإعلاميين من جهة والأجهزة الحكومية المشرفة على العلاقة بين النظرية والتطبيق

وعلى سبيل المثال قان القوانين العراقية أتت بكلمة حق وتتفق مع أهم المعايير الصحفية وكرامة المهنة ولا يختلف عليها اثنان مع ان الصحافة ينبغي أن لا تتعدى حرية الأشخاص فيما يتعلق بكرامتهم ومركزهم الاجتماعي أو المالي أو العائلي وغيرها لكن المطبات قد تقع في التفسيرات وقد تكون سببا للمنع أو المسالة لهذا كله ينبغي أن تحدد هذه الموانع القانونية بشكل دقيق ولا تحتمل التفسير أو التوسع وان تكون موضع اتفاق مع القاعدة القانونية لا اجتهاد في موضع نص صريح.

فالأجهزة الحكومية وتوابعها من مراكز وهيئات إعلامية غالبا ما يطمح مسؤوليها بسبب البيروقراطية والمركزية التي ورثوها من أنظمة مستبدة وقمعية تحاول في شتى الأساليب إيجاد تقاطعات مع الحرية الكاملة للصحافة وعمل الصحفيين والأمر في تراخيص هيئة الإعلام لا تكاد سوى ان تكون في هذا الاتجاه إذ لا يمكن لأية تعليمات ان تعلن دون أن تسنن على قانون الصحافة والإعلام المؤجل قسرا من قبل البرلمان السابق والمرحل الى البرلمان الجديد .

ان ما نخشاه ونحن بصدد دولة القانون والمؤسسات المهنية البعيدة عن المحاصصة والتأثيرات الحزبية ان يكون هذا الإجراء خارج هذا الاتجاه وان يكون قانونيا تكون فيه التراخيص والمنع والخطوط الحمراء خاضعة لقرارات القضاء العادل الذي وحده الذي يمكن ان يحسم العلاقة بين من يملك الإجراءات ومن يتعرض لقمعها وليس أن يكون قاضيا وجلادا في نفس الوقت محالة أن يكون الجلاد والقاضي حالة واحدة فهيئة الإعلام احد أطراف النزاع وهي في نفس الوقت التي تحكم لمن تمنح له هذا الترخيص او ترفضه لأسباب تستطيع وضعها وهي تبدو مقبولة وحتى اقرب إلى القانون

ينبغي ان نرفض هذه الحالة جملة وتفصيلا وان يكون الطريق الذي يحسم النزاع هو المحايد والنزيه والمستقل ألا وهو القضاء وان لا يكون عليه سلطان سوى سلطة القانون التي لا تعلوها أية سلطة

أننا إذ نعني ما نقوله بصراحة القضية فان نظام الحزب الواحد والفر د الواحد والاتجاه الواحد لم يقمع الحريات والرأي العام خارج نطاق القانون الذي غالبا ما تكون نصوصه ايجابية لكن القائمين على تنفيذه هم غالبا ما يكونون أعداء أشداء للرأي الآخر لهذا أتت قاعدة العبرة في التطبيق لا في النظرية أساسا صالحا للعدالة

خاصة وان الإعلام والصحافة في العراق بعد رحيل الحكم الاستبدادي قد شهدت تطورا كما ونوعية وفي مختلف المجالات واقتربت حرية الرأي والتعبير فيه إلى المطلقة لكنه شهد في ذات الوقت جرائم قتل متعمدة ومع سبق الإصرار والترصد لمئات من الصحفيين واعتداءات واعتقال لعدد آخر لهذا بات من الضروري جدا ان يسن قانون الصحافة والإعلام شرط ان يكون متفقا مع الدستور والمعايير الدولية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان٥

حول انتخابات الوفد

حسين عبد الرازق

خلال المعركة الانتخابية الديمقراطية التي شهدها حزب الوفد في الفترة من ٥ إلى ٢٨ مايو، وتنافس فيها رئيس الحزب خلال السنوات الأربع الماضية (محمود أباظة) وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد (السيد البدوي)، والتي قدمت صورة مشرقة للديمقراطية الداخلية لواحد من أهم الأحزاب السياسية المصرية، ستنعكس بالضرورة بالايجاب على الحياة الحزبية والسياسية عامة.. توالت الكتابات والتصريحات التي تؤكد أن انتخابات الرئاسة في الوفد هي أول انتخابات تعددية تنافسية تتم في حزب سياسي في مصر.

فكتب الزميل (سليمان جودة) في المصري اليوم يقول (.. جاءت معركة الوفد الحالية، لتكون هي المرة الأولى التي تدور فيها معركة بين قطبين متساويين لكل واحد منهما فضله وبأسه).

وكتب (نصر القفاص) في نفس الصحيفة يقول (.. ستكون تجربة انتخابات الرئاسة في حزب الوفد، منعطفا تاريخيا في التجربة الديمقراطية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو وما بعدها.. فلم يحدث أن شهدنا صراعا على كرسي رئاسة حزب بهذا القدر من الحيوية والاحترام مع الإثارة والتطلع للمستقبل).

وعقب إعلان فوز السيد البدوي قال إن (تلك الانتخابات هي الأولى التي يتنافس عليها رئيس حزب موجود، وكانت منافسة شريفة).

وقد فات الزميلان العزيزان سليمان جودة ونصر القفاص، وكذلك الصديق السيد البدوي رئيس حزب الوفد، أن هناك تجربة سابقة تعرفها الحياة الحزبية والسياسية في مصر، ولم يمض عليها إلا سنتان، هي تجربة انتخابات الرئاسة في حزب التجمع في مارس ٢٠٠٨. ففي المؤتمر العام السادس للحزب (٥ مارس ٢٠٠٨) رشح (د. رفعت السعيد) رئيس الحزب منذ المؤتمر العام الخامس في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣، والذي شهد إصرار خالد محيي الدين و(المؤتمر) على ترك خالد لرئاسة الحزب إعمالا للمادة الثامنة من النظام الداخلي وللديمقراطية بعد أن أنهى فترة رئاسته الثانية.. رشح د. رفعت نفسه لرئاسة الحزب لفترة ثانية، ونافسه على هذا الموقع (أبو العز الحريري) نائب رئيس الحزب، وانتهت انتخابات الرئاسة – الأولى في الحياة الحزبية المصرية – بفوز رفعت السعيد بفترة رئاسية ثانية – وأخبره بحصوله على ٤٢٢ صوتا مقابل حصول الحريري علي ١٦٩ صوتا. ولم تقتصر الانتخابات التنافسية في حزب التجمع على موقع رئيس الحزب، بل امتدت إلي كل المواقع القيادية في الحزب، فتنافس على مواقع نواب الرئيس الثلاثة سبعة مرشحين، وأحد الذين لم يوفقوا في هذه الانتخابات كان نائبا للرئيس منذ المؤتمر العام الخامس، كما جرت المنافسة على موقع الأمين العام، بين الأمين العام المنتخب منذ ديسمبر ٢٠٠٣ وأحد قيادات الحزب من جيل الوسط، الذي فاز في هذه الانتخابات وأصبح أمينا عاما للحزب، وامتد التنافس إلي الأمناء المساعدين للشؤون السياسية وللشؤون التنظيمية ولشؤون إعداد القيادات، وكذلك إلى أمناء الاتصال (مرشحان) والتثقيف (٣ مرشحين) والإعلام (٤ مرشحين والعمال مرشحان) والمجتمع المدني (٤ مرشحين) والمهنيين (٣ مرشحين) والمجالس النيابية (مرشحان).

وبانتهاء الانتخابات التعددية والتنافسية حرصت القيادة الجماعية الجديدة للتجمع على استيعاب كل الاتجاهات والشخصيات والقيادات التي تنافست على المواقع القيادية الرئيسية ووضعها في الهيكل القيادي من خلال المجلس الرئاسي للحزب طبقا للتعديل اللائحي الذي قرره المؤتمر العام السادس.

لقد حرصت على هذا التوضيح من أجل الحقيقة ليس إلا، وهي حقيقة لا تنال من روعة الممارسة الديمقراطية التي جرت في حزب الوفد وجمعيته العمومية خاصة مع التزام د. السيد البدوي مع ما أعلنه من أن (أولى مهام رئيس الحزب ستكون (لم شمل الوفديين) والمعارض له قبل المؤيد).

أدخلوا مصر.. من سيناء

فريدة النقاش

أتذكر أنني كلما ذهبت إلي جنوب سيناء، وفي لحظة العبور من نفق الشهيد (أحمد حمدي) أقرأ تلك الآية القرآنية المكتوبة على مدخل النفق (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين).وفي كل مرة أقول لنفسي لابد أن نراجع السلطات المختصة بشأن المعنى الواضح لهذه الأية الذي تقول لنا إن المكان الذي نحن قادمون منه – أي سيناء – لا ينتمي إلى مصر، وهو معنى خطير جدا يصب المياه في طاحونة السياسة التوسعية العنصرية الصهيونية التي تنتظر فرصة سانحة للعودة إلي سيناء، سيناء تلك التي تتزايد شكاوى أهلها من معاملة الدولة لهم كأعداء محتلين فتمنع عنهم الخدمات وتهمشهم ولا تملكهم الأرض.

في مطلع التسعينيات قدمت مجلة (أدب ونقد) الكتاب الأول في سلسلة إصداراتها وهو للمبدع اليوناني الراحل (نيكوس كازنتزاكي) (للرحلة إلي مصر الوادي وسيناء) ولم يكن العنوان المذكور من تأليف الكاتب بل من تأليف (أدب ونقد) لأن عنوان الكاتب كان (مصر.. وسيناء) وهو ما يعني أن سيناء ليست جزءا من مصر، ويتسق عنوان الكاتب مع معالجته لشبه جزيرة سيناء باعتبارها كيانا مستقلا لا علاقة له بمصر، وقلنا في مقدمة الكتاب إن هذا التوجه يعني عدم معرفة (كازنتزاكي) الدقيقة بالتاريخ والجغرافيا في المنطقة منذ قديم الزمان – حيث كانت سيناء – حتى في الأساطير التوراتية التي يعود إليها كثيرا كانت جزءا لا يتجزأ من مصر.. فهي أرض التيه التي قطعها النبي موسى لدى خروجه من مصر..وهي أيضا المعبر الذي جاءت منه الغزوات عبر التاريخ كذلك سالت دماء كثيرة في العصر الحديث على أرض سيناء دفاعا عن استقلال مصر، وشهدت شبه الجزيرة إخفاقات الجيش المصري ونجاحاته الباهرة في صد العدوان ومحاولات اختراق حدود مصر عبرها ودفن في ثراها الآلاف من الجنود المصريين عن طريق المذابح الإسرائيلية.

وراكم المبدعون المصريون تراثا لا ينسى من الشعر والقصص والروايات بعضها لأبناء سيناء أنفسهم يحكي هذه الملاحم العظيمة لكل من الشعب والجيش، كما قدمت السينما المصرية عشرات الأفلام التي تجري أحداثها في سيناء في كل من أزمنة الهزائم وأزمنة النصر.

ولكن بقيت سيناء شبه خالية بعد أن استعادتها مصر من أيدي الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٢ تطبيقا لاتفاقية ظالمة وقعها نظام الرئيس (السادات) في كامب ديفيد عام ١٩٧٨ واتفاقية للصلح المنفرد عام ١٩٧٩، وهي اتفاقيات قبلت مصر بمقتضاها أن تكون حدودها السياسية مختلفة عن حدودها العسكرية وتبعد عنها مئات الكيلومترات.

وبقيت سيناء بسبب ذلك كله وبالرغم منه أرضا غريبة في وعي المصريين وتصوراتهم لأن الحكم لم يضع مشروعه لتعمير سيناء أبدا موضع التطبيق، وبقي عدد النازحين إليها من الوادي قليلا للغاية، وحين جرى تعمير الجنوب وزرعه بعشرات القرى السياحية نشأت غربة وعزلة أعمق بين أهالي البلدات – المنتجعات أي السكان الذين يعيشون في كل من شرم الشيخ ودهب ونويبع وطابا –بسبب شح الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم وكأنهم هم العابرون وليس السياح، أما أهالي شمال سيناء ووسطها فيشعرون بالغربة والعزلة ذاتها لا فحسب بسبب شح الخدمات وسطوة الأمن وخيانة الوعود التي أسرف الحكم في منحها لهم لدى استعادة (سيناء) ولكن أيضا بسبب الشك في ولائهم الوطني مما جعلهم يتذكرون بصفة دائمة سجلات نضالهم ضد الاحتلال دون ملل وإن بمرارة كأنهم يدفعون عن أنفسهم اتهامات بالخيانة.

وكلها وقائع وتصورات ومشاعر تمنح مصداقية لمحاولات فصل سيناء عن مصر وتحتاج جميعا إلي معالجات حكيمة وعقلانية بدءا بإزالة هذه اللافتة التي تقول للعابرين إن سيناء ليست جزءا من مصر.. وتدعوهم لدخول مصر عن طريقها آمنين.